وصية شيخ الإسلام ابن تيمية

إلى أبي القاسم السبتي

الشهيرة بـ

الوصية الصغرى

تحقيق

الدكتور أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

الأستاذ المحاضر بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

عفا الله عنه

دار الفضيلة

للنشر والتوزيع

وصية شيخ الإسلام ابن تيمية

إلى أبي القاسم السبتي

الشهيرة بالوصية الصغرى

تحقيق

الدكتور أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

الأستاذ المحاضر بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
عفا الله عنه

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى لدار الفضيلة

(1434هـ ـ 2013م)

رقم الإيداع: 468 ـ 2013

ردمك: 9 ـ 68 ـ 866 ـ 9947 ـ 978

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: حي باحة (03)، رقم (28) الليدو ـ المحمدية ـ الجزائر

هاتف وفاكس: 021519463

النقال: 0559069992

التوزيع: 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@hotmail.com

موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

مُقدّمة
الطَّبعة الثَّانية

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ الصَّادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتَّبع هداه إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد؛ فهذه الطَّبعة الثَّانية لهذه الرِّسالة النَّافعة، والوصيَّة الجامعة لشيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمة الله عليه ـ، بعدَما نفدَت الطَّبعة السَّابقة منذ عهدٍ بعيدٍ، وقد طلب منِّي كثيرٌ من الإخوة الكرام أن أعيد طباعتها، لا سيَّما وقد قام كثيرٌ من العلماء والفضلاء بشرحها في محاضراتٍ، أو دوراتٍ علميَّةٍ؛ فاستجبت لطلبهم، وقمت بمراجعتها، وتصويب ما وقع فيها من

الأخطاء، وإن كانت قليلةً جدًّا ـ ولله الحمد ـ وقمت بتعديلٍ طفيفٍ في المقدِّمة السَّابقة، سيَّما في منهج التَّحقيق؛ إذ استغنيت عن التَّنبيه في الحاشية عن الفوارق الَّتي لا طائل من ورائها، بل هي من تصرُّف النُّسَّاخ، مثل «تعالى» مع «سبحانه»، أو إسقاط لفظ الجلالة، مثل: «قال تعالى»، مع «قال الله تعالى»، أو إسقاط لفظ الصَّلاة على النَّبيِّ: «صلَّى الله عليه وسلَّم» ونحو ذلك.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي كلَّه خالصًا لوجهه الكريم، ولا يجعله لأحدٍ من خلقه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب

عبد المجيد جمعة

صبيحة يوم الثلاثاء

(٢٩ ذو الحجة ١٤٣٣هـ)

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا

عَظِيمًا ﴿٧١﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

أمَّا بعدُ؛ فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله تعالى، وخيرَ الهَدي هَديُ محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدَثاتها، وكلَّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار.

فهذه نصيحةٌ نافعةٌ، ووصيَّةٌ جامعةٌ، جمَعت خير الدُّنيا والآخرة؛ فخير الدُّنيا هو معاملة النَّاس بالحسنى، وخير الآخرة هو تقوى الله حقَّ التَّقوى، وهذا يتضمَّن حقَّ الله وحقَّ العباد، وقد جادت بهذه الوصيَّة قريحةُ العالم الرَّبَّانيِّ، والمعلِّم النُّورانيِّ، شيخ الإسلام ابن تيميَّة الحرَّاني رَحِمَهُ اللَّهُ، أوصى بها الإمامَ المحدِّث الرَّحَّال علَم الدِّين أبا القاسم القاسم بن يوسُف بن محمَّد بن عليٍّ التُّجِيبِيَّ السَّبتيَّ النَّجَّار[1]، وقد انتَفع رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الوصيَّة؛ فقال في «برنامجه»[2] (ص ٨٣):

---

(١) انظر ترجمته في «معجم الشُّيوخ» للحافظ الذَّهبي (رقم: ١٠٤٢)، «الدُّرر الكامنة» (رقم: ٦١١).

(٢) وهو كتاب «برنامج التُّجيبي»، وقد تضمَّن حصيلة ما تلقَّاه من =

«وكان من جملة الوصيَّة الَّتي أوصاني بها التَّقيُّ الفاضِل أبو العبَّاس ابن تيميَّة أن قال: «ما في الكتُب المصنَّفة المبوَّبة كتابٌ أنفع من صحيح محمَّد بن إسماعيل»، وصدق ابن تيميَّة، واللهُ يُفهِمُنا ما فيه، ويُرشِدنا للعمل بمقتضاه، بمَنِّه وكرَمِه» اهـ.

وقد سبق نشر هذه الرِّسالة مرَّتين: الأولى ضمن «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٠/ ٦٥٣ـ٦٦٥)، والثَّانية ضمن «مجموعة الرَّسائل الكبرى» (١/ ٢٣١ـ٢٤٠ ـ المطبعة العامرة الشَّرفية ١٣٢٣هـ)، وهذه النُّسخة عليها سماعاتٌ؛ فقد جاء بآخرها: «وجد بأصله ما نصُّه: سمع هذه الوصيَّة على مصنِّفها شيخِنا إمام الأئمَّة الأعلام، شيخِ الإسلام، سيِّد الحفَّاظ والمحدِّثين، قدوةِ المسلمين، مفتي الفِرَق، علَمِ الهدى، تقيِّ الدِّين أبي العبَّاس أحمدَ بن عبد الحليم بن عبد السَّلام الحرَّاني رضي الله عنه: أخوه الإمامُ العالمُ شرف الدِّين أبو محمَّدٍ عبدُ الله، والشَّيخ الإمامُ الزَّاهد شمسُ الدِّين محمَّد بن أبي

= مرويَّاته ومسموعاته عن العلماء في رحلته.

العبَّاس الدَّبَّاهي، وعزُّ الدِّين عبد العزيز بن عبد اللَّطيف ابن عبد العزيز بن عبد السَّلام بن تيميَّة، ونورُ الدِّين محمَّد ابن أشرَف الدِّين محمَّد بن علاء الدِّين محمَّد بن عبد القادر بن عبد الخالق الأنصاريُّ ابن الصَّائغ، والشَّيخ أبو بكرٍ ابن قاسم ابن أبي بكر الرَّحَبيُّ[1] الكِنانيُّ، وزينُ الدِّين عُبادة بن عبد الغنيِّ ابن منصور بن منصور بن إبراهيم بن سَلامة الحرَّانيُّ، وجريرُ ابن سعيد بن حُمَيد[2] الغسَّانيُّ، وعبدُ المجيد بن محمود بن أحمد الجيليُّ[3]، وناصرُ الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد الغنيِّ ابن العلائيُّ الحرَّانيُّ، بقِراءة القاسم بن محمَّد بن يوسف البِرزَاليِّ في ليلة ثالثِ شهر ربيع الآخر، سنةَ سَبعٍ وتسعين وستِّمائةٍ بدار الحديث بالقصَّاعِين بدمشق، والحمد لله ربِّ العالمين، ولا حولَ ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّى الله على محمَّدٍ وآله،

---

(١) وقع لسليم سقطٌ وتصحيفٌ؛ فقال: «قاسم بن أبي الرجبي».

(٢) تصحَّفت على سليم؛ فقال: «حمير».

(٣) تصحَّفت على سليم؛ فقال: «الجدلي».

وصحبِه وسلَّم. انتهى».

ونظرًا لأهمِّيَّتها عُنِي كثيرٌ من الباحثين باستِلالها وإفرادها بالطَّبع، ومن بين هؤلاء صبري بن سلامة شاهين؛ حيث قام بتحقيق النُّسخة الموجودة ضمن «مجموع الفتاوى»، وتخريج أحاديثها والتَّعليق عليها، ونشرتها دار الكتاب والسُّنَّة بباكستان، ومكتبة دار الحميضي بالرِّياض، وقد توسَّع كثيرًا في التَّعليق عليها حتَّى زاد على حجم الرِّسالة، كما عُنِي بضبط النَّصِّ بالحرَكات، فجاء بالوَيلات، ولَيتَهُ لزم التَّسكين ليسلم من السِّكِّين، على حدِّ قول العامَّة: «سكِّنْ تَسْلَم»، فقد وقع في أخطاءٍ فاحشةٍ، ومن أمثلة ذلك:

ـ صفحة (٣٣) السَّطر الأوَّل: «تارك بعضَ»، كذا بالنَّصب.

ـ صفحة (٣٧) السَّطر الأوَّل: «بعدَّة أشياءٍ»، كذا بالخفض والتَّنوين.

ـ صفحة (٣٧) سطر (٧): «ولهذا شواهدَ»، كذا بالنَّصب.

ـ صفحة (٣٨) سطر (٢): «منهم ابنِ عيينة»، كذا بالخفض.

ـ صفحة (٣٨) السَّطر الأخير: «يلاحظ أحوالِ»، كذا بالخفض.

ـ صفحة (٥٩) سطر (٢): «للمبحِّر في أبوابَ العلم»، كذا بنصب أبواب.

وممَّن عُنِي ـ أيضًا ـ بنشرها الشَّيخ سليم الهلالي، واعتمد في ذلك على النُّسختين المطبوعتَين، وقارَن بينهما، وأثبت ما هو صحيحٌ في المتن، وخرَّج أحاديثها، لكنَّه أطال في ذلك الذَّيل، وزاد من حجم الرِّسالة.

وقد وقع له في طبعته هذه سقطٌ فاحشٌ، وتصحيفٌ، وأخطاءٌ كثيرةٌ، نبَّهت عليها في مظانِّها.

ولا شكَّ أنَّ نسبة هذه الرِّسالة إلى شيخ الإسلام أمرٌ مقطوعٌ به؛ فقد ذكرها المُوصَى، وهو أبو القاسم في «برنامجه» ـ كما تقدَّم ـ، وذكرها أيضًا ابنُ رشيِّق في «أسماء مؤلَّفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة»، كم سيأتي.

وقد وقفتُ على نسخةٍ خطِّيَّةٍ نفيسةٍ، مصدرها «مكتبة تشستربيتي» في دبلن ـ إيرلاندا ـ حيث يحفظ أصلها ضمن مجموعٍ تحت رقم (٣٤٣٧ـ٢)، وتقع في سبع ورقاتٍ (٧ق) (٢٥أـ٣١)، ونسخت سنة (٧٥٦هـ)، وهي نسخةٌ تامَّةٌ فضِّيَّةٌ.

هذا؛ وقمتُ بمقارَنة هذه النُّسخة بالنُّسختَين المطبوعتين، فألفَيت فوارقَ كثيرةً من حيث وجودُ السَّقط أو التَّصحيف في النُّسخة الخطِّيَّة أو المطبوعة، لذا عقدت العزم على إعادة نشرها من جديدٍ في حُلَّةٍ جديدةٍ، سالمةٍ من العيوب بإذن علَّام الغيوب.

وقد سلَكتُ في ذلك المنهج التَّالي:

أوَّلًا: ذكرت للرِّسالة العنوان التَّالي: «وصيَّة شيخ الإسلام

ابن تيميَّة إلى أبي القاسم يوسف السَّبتي ـ الشَّهيرة بالوصيَّة الصُّغرى ـ»، وذلك أنَّه ورد عنوان الرِّسالة على المخطوط: «وصيَّة شيخ الإسلام»، وذكرها ابن رشيِّق في «أسماء مؤلَّفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (ص ٢٤٨ ـ «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» جمع محمَّد شمس، وعلي العمران) بعنوان: «وصيَّة لأبي القاسم يوسف السَّبتي، فجمعت بينهما، ولَمَّا اشتَهرت هذه الوصيَّة بـ«الوصيَّة الصُّغرى» أضفتُ ذلك في العنوان.

ثانيًا: اعتبرتُ النُّسخة الخطِّيَّة هي الأصل، وقابلتُها بالنُّسخة المطبوعة ضمن «مجموع الفتاوى»، ورمزت لها بحرف «ف»؛ وبالنُّسخة المطبوعة ضمن «مجموعة الرَّسائل الكبرى»، ورمزت لها بحرف: «ك»، وأثبت الفوارِقَ بينها، وإن كان هناك سقطٌ أو زيادةٌ استدركته، وجعلته بين معقوفتين [ ]، ونبَّهت على ذلك كلِّه في الحاشية.

ثالثًا: خرَّجت أحاديثَها، وبيَّنت درجتها من حيث

الصِّحَّة أو الضَّعف، معتمدًا على أئمَّة هذا الشَّأن.

كلُّ هذا بحسب قلَّة بضاعتي، وضعف صناعتي، وأسأل الله العظيم أن يعفو عن زلَّاتي، ويغفر سيِّئاتي، ويجيب دعواتي، إنَّه يوم الدِّين رجائي، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب

عبد المجيد جمعة

صباح يوم الثلاثاء

(١٩ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ)

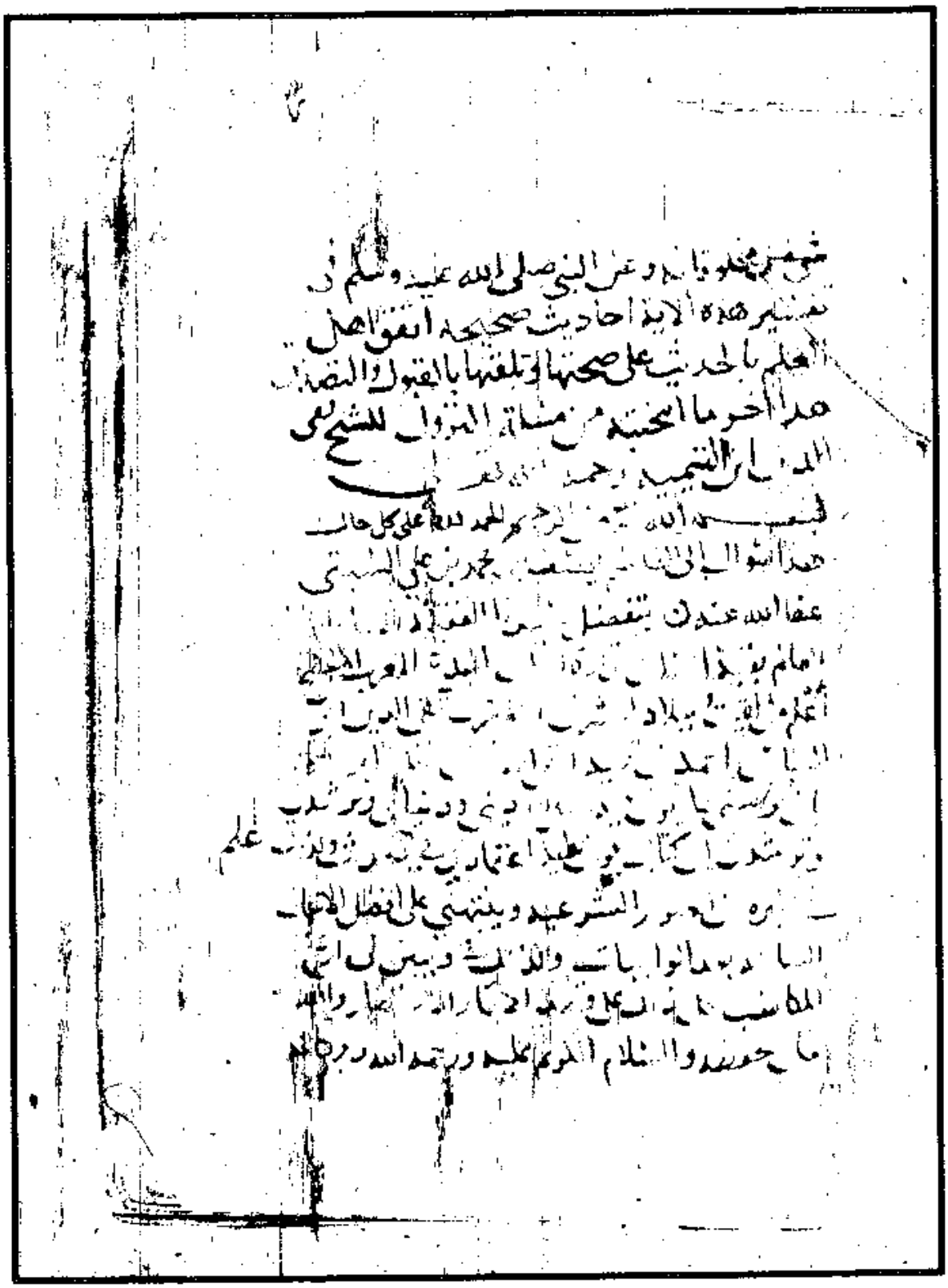

الورقة الأولى من المخطوطة

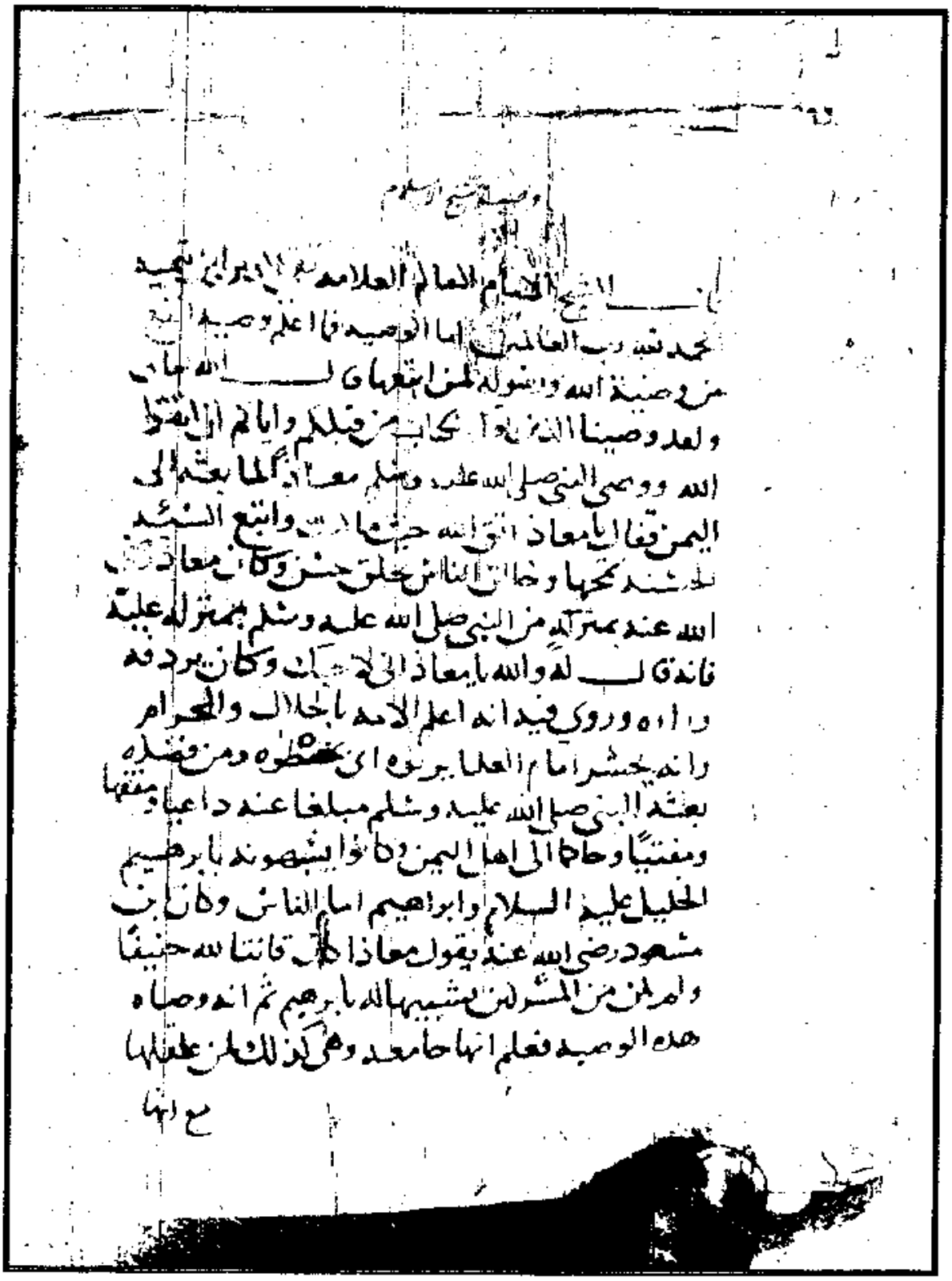

الورقة الثانية من المخطوطة

النصُّ المحقَّق:

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله على كلِّ حالٍ.

هذا][1] سؤال أبي القاسم [القاسم بن][2] [يوسف ابن محمَّد][3] [بن عليٍّ][4] [التُّجيبيِّ][5] السَّبتيِّ[6] ـ عفا الله عنه ـ:

يتفضَّل [سيِّدنا][7] [الشَّيخ][8].....

---

(١) لم يرد في (ف) و(ك).

(٢) زيادةٌ من (ك).

(٣) ساقطةٌ من (ف).

(٤) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٥) زيادةٌ من (ك).

(٦) في (ف): «المغربي».

(٧) ساقطةٌ من (ف).

(٨) ساقطةٌ من الأصل.

الفقيه الهُمام[1] الإمامُ [الفاضل العالم][2] بقيَّةُ السَّلف، [و][3]قدوة الخلَف، [المُبدِع][4] [المُغرِب][5] [المُعرِب المُفصِح][6]، أعلم من لقِيتُ ببلاد المشرق والمغرب، تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن تيميَّة [أبقى اللهُ تعالى علينا بركتَه][7]: بأن يوصِيَني بما يكون فيه صلاح ديني ودنياي، ويرشدَني[8] إلى كتابٍ يكون عليه اعتمادي في علم الحديث، وكذلك في غيره من العلوم الشَّرعيَّة، وينبِّهَني على أفضل الأعمال الصَّالحة بعد الواجِبات، ويبيِّن لي أرجح المكاسِب؛

---

(١) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٢) ساقطةٌ من (ف).

(٣) زيادةٌ من (ف).

(٤) ساقطةٌ من (ف).

(٥) زيادةٌ من (ك).

(٦) ساقطةٌ من (ف).

(٧) ساقطةٌ من (ف).

(٨) في الأصل: «يرشدني ترشدني» ـ مكرَّرةٌ ـ.

كلُّ ذلك على قصد الإيماء والاختِصار، واللهُ تعالى يحفظه، والسَّلام الكريم عليه[1] ورحمة الله وبركاته.

---

(١) لم تثبت هذه الصِّيغة في التَّحيَّة، والأصل في الأذكار التَّوقُّف، فلا يزاد عليها ولا ينقص، ولا يستبدل فيها لفظٌ واردٌ بلفظٍ غير واردٍ، وقد روى البراء بن عازبٍ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ؛ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ**». قال: فردَّدتُها على النَّبيِّ ﷺ فلمَّا بلَغتُ: «**اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ**»، قلتُ: ورسولِكَ. قال: «**لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**» أخرجه البخاري (٢٤٤)، ومسلم (٢٧١٠). قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١١٢): «وأولى ما قيل في الحكمة في ردِّه ﷺ على من قال: «الرَّسول» بدل «النَّبي» أنَّ ألفاظ الأذكار توقيفيَّةٌ، ولها خصائصُ وأسرارٌ لا يدخلها القياس، فتجب المحافظة على اللَّفظ الَّذي وردت به». وروى نافعٌ: «أنَّ رجلًا عطَس إلى جنب ابن عُمَر فقال: الحمد لله والسَّلام على رسول الله. قال ابن عُمَر: =

قال[1] [الشَّيخُ الإمامُ العالم العلَّامة][2]، [بحر العُلوم][3]، [تقيُّ الدِّين][4] ابنُ تيميَّة ـ رحمه الله، ورضي عنه ـ:

الحمد لله ربِّ العالمين:

أمَّا الوصيَّة فما أعلم وصيَّةً أنفع من وصيَّة الله ورسوله لمن [عقَلها و][5] اتَّبعها، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النِّسَاء: ١٣١]، ووصَّى النَّبيُّ ﷺ معاذًا لمَّا بعثه إلى اليمن؛ فقال: «**يَا مُعَاذُ! اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ**

= وأنا أقول: الحمد لله والسَّلام على رسول الله، وليس هكذا علَّمنا رسولُ الله ﷺ، علَّمنا أن نقول: الحمد لله على كلِّ حالٍ». أخرجه التِّرمذي (٢٧٣٨)، وصحَّحه الألباني رحمه الله في «الإرواء» (٥/ ٢٤٥).

(١) في (ف): «فأجاب».

(٢) في (ك): «شيخ الإسلام».

(٣) زيادةٌ من (ك).

(٤) ساقطةٌ من (ك).

(٥) ساقطةٌ من الأصل.

النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»[1].

وكان معاذٌ رضي الله عنه من النَّبيِّ ﷺ بمنزلةٍ عَليَّةٍ؛ فإنَّه قال له: «يَا مُعَاذُ! وَاللهِ[2] إِنِّي لَأُحِبُّكَ»[3]، وكان يُردِفه وراءَه[4]،

---

(١) أخرجه التِّرمذي (١٩٨٧)، وأحمد (٥/ ٢٣٦) دون قوله: «يَا مُعَاذُ!»، وليس فيه أنَّه قال له ذلك لَمَّا بعثه إلى اليمن، وفيه انقطاعٌ، لكنَّ للحديث شواهدَ يتقوَّى بها. انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٥٦)، «الصَّحيحة» (١٣٧٣).

(٢) في الأصل: «وَالله يَا مُعَاذُ!»، وما أثبتُّه موافقٌ لما ورد في «السُّنن».

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، والنَّسائي (١٣٠٣) عن مُعاذ بن جبلٍ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ أخذ بيده، وقال: ـ فذكر مرَّتين، وتمامه ـ فقال: «أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ! لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». وصحَّحه الشَّيخ الألباني رحمه الله في «صحيح السُّنن».

(٤) من ذلك ما رواه البخاري (٢٧٠١)، ومسلم (٣٠) عنه رضي الله عنه قال: كنتُ رِدفَ النَّبيِّ ﷺ على حمارٍ يقال له: عُفَيْرٌ، فقال: «يَا مُعَاذُ! هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى الله؟»، قلتُ: الله ورسوله أعلَم. قال: «فَإِنَّ حَقَّ الله عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى الله أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ =

ورُوِيَ فيه أنَّه: «أَعْلَمُ الأُمَّةِ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ»[1]، وأنَّه: «يُحْشَرُ أَمَامَ العُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ»[2]، أي بخطوةٍ.

= لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». فقلت: يا رسولَ الله! أفلا أُبَشِّر النَّاس؟ قال: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا».

(١) هو طرفٌ من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ أُبَيٌّ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ» أخرجه التِّرمذي (٣٧٩٠)، وابن ماجه (١٥٤)، وصحَّحه الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «صحيح السُّنن».

(٢) أخرجه الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٠/ ٢٩)، وابن سعدٍ في «الطَّبقات» (٢/ ٣٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٢٩) عن محمَّد بن كَعب القُرَظي قال: قال رسولُ الله ﷺ ـ فذكره بلفظ ـ: «مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ أَمَامَ العُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ»، وإسناده صحيحٌ مرسلٌ، وللحديث شواهد أخرى، فهو صحيحٌ بمجموعها. انظر «الصَّحيحة» (١٠٩١).

وقوله: «بِرَتْوَةٍ»، فسَّرها المصنِّف: بخطوةٍ، ـ وأوهم سليم الهلالي وغيره في تحقيقه للرِّسالة أنَّها مرفوعةٌ، حيث أغلق عليها الهلالَين، =

ومن فضله [أنَّه][1] بعثه النَّبيُّ ﷺ مبلِّغًا عنه، داعيًا، ومفقِّهًا، ومُفتيًا، وحاكمًا إلى أهل اليمن[2].

= ولم ترد في أيِّ مصدرٍ من مصادر الحديث، حتَّى الَّتي اعتمد هو عليها. قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٤/ ١٣٨): «فيها أقوال: فبعضهم يقول: الرَّتوة الخطوة، يقال: قد رَتَوتُ أرتُو ـ إذا خطَوتَ ـ. ويقال: الرَّتوة الرَّمية، وممَّا يحقِّق ذلك بيت الحارث بن حلزة ـ وذكر الجبل وارتفاعه ـ فقال (الخفيف):

مُكفَهرًّا على الحوادِث لا يَر تُـوه للـدَّهر مؤيَّـدٌ صـمَّاءُ

يعني الدَّاهية، يقول: لا تخطَّاه ولا ترميه، أو تغيِّره، ولكنَّه باقٍ على الدَّهر».

قلت: ويشهد للمعنى الثَّاني ما ثبت في رواية هذا الحديث: «**رَتْوَةً بِحَجَرٍ**»، فرتوةٌ: رميةٌ ـ وزنًا ومعنًى ـ.

(١) زيادةٌ من (ف).

(٢) أمَّا مبلِّغًا عنه وداعيًا ومفقِّهًا؛ فلما رواه ابن عبَّاس رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن فقال: «**ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنِّي رَسُولُ الله؛ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ الله قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْم وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ الله افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**» أخرجه البخاري (١٣٣١)، ومسلم (١٩). =

وكانوا يشبِّهونه[1] بإبراهيم الخَليل عليه السلام، وإبراهيم إمام النَّاس، وكان ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه يقول: «[إنَّ][2] مُعاذًا

= وأمَّا مفتيًا وحاكمًا؛ فلما رواه أبو بُردَة قال: «بعثَ رسولُ الله ﷺ أبا موسى ومعاذَ بن جبلٍ إلى اليمن، قال: ويعث كلَّ واحدٍ منهما على مِخلافٍ. قال: واليمن مِخلافَان، ثمَّ قال: «**يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا**». فانطلق كلُّ واحدٍ منهما إلى عمله، وكان كلُّ واحدٍ منهما إذا سار في أرضه كان قريبًا من صاحبه، أحدث به عهدًا فسلَّم عليه، فسار معاذٌ في أرضه قريبًا من صاحبه أبي موسى، فجاء يسير على بغلته حتَّى انتهى إليه، وإذا هو جالسٌ، وقد اجتمع إليه النَّاس، وإذا رجلٌ عنده قد جُمِعت يداه إلى عنُقه. فقال له معاذٌ: يا عبدَ الله بن قيسٍ! أَيمُ هذا؟ قال: هذا رجلٌ كفَر بعد إسلامه. قال: لا أنزل حتَّى يُقتَل. قال: إنَّما جيء به لذلك فانزل. قال: ما أنزل حتَّى يُقتَل. فأمر به فقُتِل، ثمَّ نزل». أخرجه البخاري (٤٠٨٦) ـ واللَّفظ له ـ، ومسلم (١٧٣٣) مختصرًا.

(١) في (ف) و(ك): «وكان يشبهه»، وهو خطأٌ، والصَّحيح ما ثبت في الأصل، وقد جاء مصرَّحًا به في قول ابن مسعودٍ.

(٢) ساقطةٌ من الأصل.

كان [أمَّةً][1]، قانتًا [لله][2]، حنيفًا، ولم يكُ[3] من المشركين»[4] تشبيهًا له بإبراهيم.

---

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) ساقطةٌ من (ك).

(٣) في الأصل: «يكن»، وأثبتُّ ما في (ف) و(ك) لموافقتها لمصادر التَّخريج.

(٤) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «تفسيره» (٢/ ٣٦٠، ٣٦١)، والحاكم في «مستدركه» (٣/ ٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٠)، وابن سعدٍ في «الطَّبقات» (٢/ ٣٤٨، ٢٤٩ـ٣٥٣)، والطَّبراني في «الكبير» (١٠/ ٥٩، ٦٠)، والطَّبري في «تفسيره» (١٤/ ١٩٠، ١٩١)، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٨٧) إلى الفريابي وعبد الرَّزَّاق وأبي عبيد في «المواعظ» من طُرقٍ، عن مَسروقٍ عن عبد الله به، وتمامُه: «قال (يعني ابن مسعود): كنَّا نشبِّه معاذًا بإبراهيمَ ﷺ». وقال الحاكم: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه»، وأقرَّه الحافظ الذَّهبي، وصحَّحه أيضًا الحافظ ابن حجَرٍ في «تغليق التَّعليق» (٤/ ٢٣٨)، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ٤٩): «رواه الطَّبراني بأسانيد، ورجال بعضها رجال الصَّحيح». وقال في موضع آخر (٩/ ٣١١): «رواه الطَّبراني، ورجاله رجال الصَّحيح غير حجَّاج بن إبراهيم، وهو ثقةٌ».

ثمَّ إنَّه ﷺ وصَّاه هذه الوصيَّة؛ فعُلِمَ أنَّها جامعةٌ، وهي كذلك لِمَنْ عقَلها، مع أنَّها تفسير الوصيَّة القرآنيَّة.

أمَّا بيان جمعِها؛ فلأنَّ العبدَ عليه حقَّان: حقٌّ لله ﷻ، وحقٌّ لعباده، ثمَّ [إنَّ][1] الحقَّ الَّذي عليه لابدَّ أن يُخَلَّ ببعضه أحيانًا؛ إمَّا تركُ[2] مأمورٍ به، أو فعلُ منهيٍّ عنه، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**اِتَّقِ اللهَ حَيثُمَا كُنْتَ**»، وهذه كلمةٌ جامِعةٌ، وفي قوله: «**حَيْثُمَا كُنْتَ**» تحقيقٌ لحاجته إلى التَّقوى في السِّرِّ والعَلانِيَة.

ثمَّ قال: «**وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا**»؛ فإنَّ الطَّبيب متى تناوَل المريضُ شيئًا مضرًّا أمرَه بما يُصلِحه، والذَّنبُ للعبد كأنَّه أمرٌ حَتمٌ؛ فالكَيِّس هو الَّذي لا يزال يأتي من الحسَنات ما تمحو[3] السَّيِّئات، وإنَّما قدَّم في لفظ الحديث: «**السَّيِّئَةَ**» ـ وإن كانت مفعولةً ـ لأنَّ المقصود هنا مَحوُها، لا فعلُ

---

(١) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٢) في (ك): «بترك».

(٣) في (ف) و(ك): «بما يمحو».

الحسَنة، فصار كقَوله [في بول الأعرابيِّ][1]: «**صُبُّوا عَلَى بَوْلِهِ**[2] **ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ**»[3].

وينبغي أن تكون الحسَناتُ من جنس السَّيِّئات؛ فإنَّه أبلغ في المَحو.

والذُّنوب؛ يزول[4] مُوجَبها بأشياء:

أحدها: التَّوبة.

والثَّاني: الاستِغفار من غير توبةٍ؛ فإنَّ الله تعالى [قد][5]

---

(١) زيادةٌ من (ف).

(٢) في (ف): «عليه».

(٣) أخرجه البخاري (١١٧) عن أبي هريرة ﷺ قال: «قام أعرابيٌّ فبَال في المسجد، فتناوله النَّاسُ، فقال لهم النَّبيُّ ﷺ: ـ فذكره بلفظ ـ: «**دَعُوهُ، وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ؛ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ**». رواه مسلم (٢٨٤) عن أنسٍ ﷺ بلفظ: «فقال رسولُ الله ﷺ: «**دَعُوهُ**»، فلمَّا فرغ أمر رسولُ الله ﷺ بذَنوبٍ فصُبَّ على بَوله».

(٤) في الأصل: «تزول».

(٥) هذه الزِّيادة ثابتةٌ في (ك)، وأشار سليمٌ إلى أنَّها ساقطةٌ، فوَهِم.

يغفِرُ له إجابةً لدعائه، وإن لم يتُب؛ فإذا اجتَمعت[1] التَّوبة والاستِغفارُ فهُوَ الكَمال.

الثَّالث: الأعمالُ الصَّالحة المكفِّرة[2]: إمَّا الكفَّارات المقدَّرة، كما يُكفِّر المجامعُ في رمضان، والمُظاهرُ، والمرتكب لبعض محظُوراتِ الحجِّ، أو تاركُ بعضِ واجِباته، أو قاتل الصَّيد بالكفَّارات المقدَّرة، وهي أربعةُ أجناسٍ: هَديٌ، وصَدَقةٌ، وعِتقٌ[3]، وصِيامٌ.

وإمَّا الكفَّارات المطلَقة، كما قال حُذيفَة لعُمَر: «فتنة الرَّجل في أهلِه ومالِه وولَدِه تُكَفِّرُها[4] الصَّلاةُ، والصِّيام،

---

(١) في الأصل: «اجتمع».

(٢) ذكر سليمٌ أنَّ في (ك): «المغفرة»، وليس كذلك، بل هي صحيحةٌ: «مكفرة»، ولعلَّ منشأ وهمه أنَّه طمس حرف الكاف، لكن بقيت علامته بارزةً دالَّةً عليه.

(٣) في (ف) و(ك): «وعتقٌ وصدقةٌ» ـ بالتَّقديم والتَّأخير ـ.

(٤) في (ف) و(ك): «يكفِّرها».

والصَّدقةُ، والأمرُ بالمَعرُوف، والنَّهيُ عن المُنكَر»[1].

وقد دلَّ على ذلك القُرآن، والأحاديثُ الصِّحاح، في التَّكفير بالصَّلوات الخَمس، والجُمعة، والصِّيام، والحجِّ، وسائرِ الأعمال الَّتي يقال فيها: «من قال كذا، أو[2] عمل كذا، [غُفِر له، أو][3] غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه»، وهي كثيرةٌ لمن تلقَّاها في[4] السُّنن[5]، خصوصًا ما

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢)، ومسلم (١٤٤) عن حذيفة ﷺ قال: «كنَّا جلوسًا عند عُمَر ﷺ فقال: أيُّكم يحفَظ قولَ رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قلتُ: أنا كما قاله. قال: إنَّك عليه، أو عليها لجَرِيءٌ» ـ فذكره بزيادةٍ ـ: «وجارِه».

(٢) في (ف) و(ك): «و».

(٣) ساقطةٌ من الأصل.

(٤) في (ف) و(ك): «من».

(٥) أمَّا التَّكفير بالصَّلوات الخَمس والجُمعة والصِّيام؛ فما رواه مسلم (٢٣٣) عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول: «الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ، وَالجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانِ =

صُنِّف في[1] فضائل الأعمال[2].

واعلم أنَّ العناية بهذا من أشدِّ ما بالإنسان الحاجةُ إليه؛

= مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ».

وأمَّا التَّكفير بالحجِّ؛ فلما رواه البخاري (١٤٤٩)، ومسلم (١٣٥٠) عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ حَجَّ للهِ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ؛ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وأمَّا التَّكفير بمن قال كذا...؛ فلما رواه البخاري (٧٨٤)، ومسلم (٤١٠) عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وأمَّا التَّكفير بمن فعل كذا...؛ فمثل ما رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩) عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) في (ك): «من».

(٢) مثل: «فضائل الأعمال» للحافظ الضِّياء المقدسي، و«التَّرغيب في فضائل الأعمال والثَّواب» لابن شاهين، وكذا «التَّرغيب والتَّرهيب» للحافظ المنذري ونحوها.

فإنَّ الإنسان من حينِ يبلُغ، خصوصًا في هذه الأزمنة ونحوِها من أزمنة الفتَرات الَّتي تشبه الجاهليَّة[1] من بعض الوُجوه؛ فإنَّ الإنسان الَّذي ينشأ بين أهل علمٍ ودينٍ، قد[2] يتلطَّخ من أمور الجاهلِيَّة بعدَّة أشياء، فكيف بغيرِ هذا؟!

وفي «الصَّحيحين»[3] عن النَّبيِّ ﷺ من حديث أبي سعيدٍ

---

(١) في الأصل: الَّتي شبيه الجاهليَّة، والتَّصويب من (ف) و(ك).

(٢) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٨٩)، ومسلم (٢٦٦٩) عنه بلفظ: «**شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**» بدل: «**حَذْوَ القُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**»، و«**تَبِعْتُمُوهُمْ**»، أمَّا لفظ: «**حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ...**» فقد أخرجه أحمد (٤/ ١٢٥)، والطَّبراني في «الكبير» (٧/ ٢٨١) من حديث شدَّاد بن أَوسٍ مرفوعًا بلفظ: «**لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلِ الْكِتَابِ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**»، ورجاله ثقاتٌ غير شَهر ابن حَوشَب فاختُلف فيه، فقد احتجَّ به جماعةٌ، منهم: أحمد وابن معينٍ وأبو زُرعة، وتكلَّم فيه غيرهم، كما في «الميزان» للحافظ الذَّهبي، ولخَّص القول فيه الحافظُ فقال في «التَّقريب»: «صدوقٌ كثيرُ الإرسال والأَوهام»، لكنَّ للحديث شواهدَ كثيرةً يتقوَّى بها.

ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ [بِالْقُذَّةِ][1]، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ». قالوا: يا رسولَ الله! اليَهودُ والنَّصارى؟ قال: «فَمَنْ؟!»، [و][2]هذا خبرٌ تصديقُه في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]، وله[3] شواهد في الصِّحاح والحِسان.

وهذا أمرٌ قد يسري في المنتسبين إلى الدِّين من الخاصَّة، كما قاله[4] غيرُ واحدٍ من السَّلف، منهم ابنُ عُيَينة[5]؛ فإنَّ كثيرًا من أحوال اليَهود قد ابتُلي به بعضُ المنتسبين إلى العلم، وكثيرًا من

---

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٣) في (ف) و(ك): «ولهذا».

(٤) في (ف) و(ك): «قال».

(٥) فقد روي عنه أنَّه قال: «مَن فَسد من عُلمائنا؛ ففيه شبَهٌ من اليهود، ومَن فَسد من عُبَّادنا؛ ففيه شبَهٌ من النَّصارى». انظر: «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (١/ ٧٩ ـ تحقيق العقل).

أحوال النَّصارى قد ابتُلي به بعضُ المنتسبين إلى الدِّين، كما يُبصِر ذلك من فَهِم دين الإسلام الَّذي بعث اللهُ تعالى به النَّبيَّ[1] ﷺ، ثمَّ نزَّله على أحوال النَّاس.

وإذ[2] كان الأمر كذلك، فمَن شرح اللهُ صدره للإسلام فهو على نورٍ من ربِّه، وكان ميتًا فأحياه الله، وجعَل له نورًا يمشي به في النَّاس، لابدَّ أن يلاحِظ أحوال الجاهلِيَّة، وطريق[3] الأمَّتَيْن: المغضوبِ عليهم والضَّالِّين، من اليهود والنَّصارى، فيرى[4] أن قد ابتُلِيَ ببعض ذلك.

فأنفع ما للخاصَّة والعامَّة العلمُ بما يخلِّص النُّفوس من هذه الوَرطات، وهو اتِّباع السَّيِّئات الحسَنات[5]؛ والحسَناتُ

---

(١) في (ف) و(ك): «محمَّدًا».

(٢) في (ف) ور: «وإذا كان».

(٣) في الأصل و(ك): «طرفي».

(٤) في الأصل: «فترى».

(٥) في الأصل: اتِّباع بالحسنات السَّيِّئات.

ما ندب اللهُ إليه على لسانِ خاتَم النَّبيِّين من الأعمالِ والأخلاقِ والصِّفاتِ.

وممَّا يزيل موجَب الذُّنوب المصائِبُ المكفِّرة[1]: وهي كلُّ ما يُؤلِم من همٍّ أو حُزنٍ أو أذًى، في مالٍ أو عِرضٍ أو جسَدٍ أو غيرِ ذلك، لكن ليسَ هذا من فِعل العَبد.

فلمَّا قضى بهاتَين الكلمتَين حقَّ الله؛ مِن عَملِ صالِحٍ[2]، وإِصلاحِ الفاسِد، [قال][3]: «**وَخَالِقِ النَّاسِ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**» وهو حقُّ النَّاس.

وجُمَّاعُ الخُلق الحسَن مع النَّاس: أن تَصِلَ مَن قطَعك بالسَّلام والإِكرام والدُّعاء له، والاستِغفار والثَّناء عليه، والزِّيارة له، وتُعطِي مَن حرَمك من التَّعليم والمنفَعة والمال،

---

(١) زعم سليمٌ أنَّ في (ك): «المفكِّرة»، وليس كذلك، بل هي صحيحةٌ سليمةٌ: «المكفِّرة».

(٢) في (ف) و(ك): «الصَّالح».

(٣) ساقطةٌ من الأصل.

وتعفُوَ عن [مَن][1] ظلَمك في دمٍ أو مالٍ أو عِرضٍ، وبعضُ هذا واجبٌ، وبعضه مستَحبٌّ.

وأمَّا الخُلق العظيم الَّذي وصَف اللهُ به محمَّدًا ﷺ؛ فهو الدِّين الجامِعُ لجميع ما أمر اللهُ به مطلقًا، هكذا قال مجاهدٌ وغيره[2]، وهو تأويل القُرآن، كما قالت عائشةُ رضي الله عنها: «كان خلُقه القُرآن»[3].

وحقيقَتُه: المُبادَرة إلى امتِثال ما يحبُّه اللهُ تعالى بطِيب نفسٍ، وانشِراح صَدرٍ.

---

(١) ساقطةٌ من (ك)، ولم ينبِّه سليمٌ على هذا.

(٢) وكذا ابن عبَّاسٍ وأبو مالكٍ وابن أبي أَبزَى وسعيد بن جُبَيرٍ. انظر: «الطَّبري» (٢٣/ ٥٢٩)، و«الدُّرُّ المنثور» (٨/ ٢٤٣).

(٣) أخرجه مسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، وابن ماجه (٢٣٣٣) عن سعد بن هشام بن عامر ـ في حديثٍ مطَوَّلٍ ـ قال: «يا أمَّ المؤمنين! أنبئيني عن خلُق رسول الله ﷺ؟ قالت: ألَستَ تقرأ القرآن؟ قلت: بلى. قالت: ـ فذكره بلفظ ـ: فإنَّ خلُق نبيِّ الله ﷺ كان القرآن».

وأمَّا بيان [أنَّ][1] هذا كلَّه في وصيَّة الله؛ فهو أنَّ اسم «تقوَى الله» يجمَع فعل كلِّ ما أمر اللهُ به إيجابًا واستحبابًا، وما نهى عنه تحريمًا وتنزيهًا، وهذا يجمَع حقوق الله وحقوق العباد، لكن لَمَّا كان تارةً يعني بالتَّقوى خشيةَ العذاب المُقتضِيَة للانكِفاف عن المحارم؛ جاءَ مفسَّرًا في حديث مُعاذٍ، وكذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنهما، [الَّذي][2] رواه التِّرمذي[3] وصحَّحه: قيل: يا رسولَ الله! ما أكثرُ ما يُدخِل النَّاسَ الجنَّةَ؟ قال: «**تَقْوَى اللهِ وَحُسْنُ الخُلُقِ**». [و][4]قيل: [و][5]ما أكثرُ ما

---

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) ساقطةٌ من الأصل.

(٣) أخرجه التِّرمذي (٢٠٠٤)، وكذا ابن ماجه (٤٢٤٦) ـ واللَّفظ له ـ، ولم يقل التِّرمذي: «**الأَجْوَفَانِ**»، وحسَّنه الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «صحيح السُّنن»، وفي «الصَّحيحة» (٩٧٧).

(٤) ساقطةٌ من (ف)، وقد ثبتت في (ك)، لكن سقطت من تحقيق سليمٍ.

(٥) زيادةٌ من (ف)، ساقطةٌ من الأصل، وكذا من (ك)، ولم ينبِّه سليمٌ على ذلك.

يُدخِل النَّاسَ النَّارَ؟ قال: «**الأَجْوَفَانِ: الفَمُ**[1] **وَالفَرْجُ**»، وفي «الصَّحيح»[2] عن عبد الله بن عمرٍو[3] رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»، فجعل كمالَ الإيمان في كمالِ حُسن الخُلق؛ ومعلومٌ أنَّ الإيمان كلَّه تقوى الله.

وتفصيلُ أصول[4] التَّقوى وفروعها، لا يحتمله هذا

---

(١) في (ك): «القم» ـ بالقاف المثنَّاة ـ، وهو تصحيفٌ، ولم ينبِّه عليه سليمٌ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٦)، وكذا مسلم (٢٣٢١) عنه بلفظ: لم يَكُن النَّبيُّ ﷺ فاحشًا ولا مُتفحِّشًا، وكان يقول: «**إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا**». وأمَّا اللَّفظ الَّذي أورده المصنِّف فقد أخرجه أبو داود (٤٦٨٢)، والتِّرمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وصحَّحه الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «الصَّحيحة» (٢٨٤).

(٣) في (ف) و(ك): «بن عمر»، وهو صحيحٌ عنه أيضًا، فقد أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٩)، والحاكم (٤/ ٥٨٣) عنه أنَّه قال: «كنتُ مع رسولِ الله ﷺ فجاءه رجلٌ من الأنصار فسلَّم على النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ قال: أيُّ المؤمنين أفضل؟ فقال: ـ فذكر الشَّطر الثَّاني منه ـ»، وصحَّحه الحاكم، وكذا الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «الصَّحيحة» (١٣٨٤).

(٤) في الأصل: «فصول».

الموضع؛ فإنَّها الدِّين كلُّه.

لكن يَنبُوع الخَير وأصلُه: إخلاص العبد لربِّه عبادةً واستعانةً، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [سُورَةُ الفَاتِحَة]، وفي قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هُود: ١٢٣]، وفي قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝١٠﴾ [سُورَةُ الشُّورَىٰ]، وفي قوله: ﴿فَٱبْتَغُوا[1] عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا لَهُۥ﴾ [العَنكَبُوت: ١٧]، بحيث يقطع العبدُ تعلُّقَ قلبه من المخلوقِين انتفاعًا بهم، أو عملًا لأجلهم، ويجعلُ هَمَّه[2] ربَّه تعالى، وذلك بمُلازمة الدُّعاء له في كلِّ مطلوبٍ، من فاقةٍ وحاجةٍ ومخافةٍ وغير ذلك، والعمل له بكلِّ محبوبٍ؛ ومَنْ أَحكمَ هذا فلا يُمكِن أن يوصَف ما يعقُبه ذلك.

وأمَّا ما سألتَ عنه من أفضَل الأعمال بعد الفرائض؛ فإنَّه

---

(١) في الأصل: «وابتغوا».

(٢) في (ف) و(ك): «همَّته».

يختلف باختِلاف النَّاس فيما يقدِرُون عليه، وما يناسب أوقاتَهم، فلا يُمكن فيه جوابٌ جامعٌ مفصَّلٌ لكلِّ أحدٍ، لكن ممَّا هو كالإجماع بين العُلماء بالله وأمرِه: [أنَّ][1] ملازمة ذِكر الله دائمًا هو أفضل ما شغَل به العبدُ[2] نفسَه في الجملة، وعلى ذلك دلَّ[3] حديثُ أبي هريرة الَّذي رواه مسلم[4]: «**سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ**». قالوا: يا رسولَ الله! ومَن[5] المُفرِّدون؟ قال: «**الذَّاكِرُونَ**[6] **اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ**».

---

(١) ساقطةٌ من (ك).

(٢) في (ف) و(ك): «العبد به».

(٣) ساقطةٌ من (ك)، ولم ينبِّه سليمٌ على ذلك.

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٧٦) عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ يسير في طريق مكَّة، فمرَّ على جبَلٍ يقال له: جُمدان. فقال: «**سِيرُوا، هَذَا جُمْدَانُ سَبَقَ...**» وذكره.

(٥) في الأصل: «ما».

(٦) في الأصل: «الذَّاكرين».

ومِمَّا[1] رواه أبو داود[2] عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ وَأَرْفَعِهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ إِعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ[3]، وَمِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا[4] أَعْنَاقَكُمْ؟**». قالوا: بلى يا رسولَ الله! قال: «**ذِكْرُ الله**».

والدَّلائل القرآنيَّة والإيمانيَّة بصرًا[5] وخبرًا، ونظراء ذلك[6] كثيرةٌ.

---

(١) في (ف) و(ك): «فيما».

(٢) أخرجه التِّرمذي (٣٣٧٧)، وابن ماجه (٣٧٩٠)، وصحَّحه الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «صحيح السُّنن»، وفي «الكلم الطَّيب» (٦٠ ـ المكتب الإسلامي). وعزو المصنِّفُ الحديثَ إلى أبي داود، لعلَّه وهمَ.

(٣) في الأصل: «الورِق والذَّهب».

(٤) في الأصل: «تضربوا».

(٥) في الأصل: «نصرا».

(٦) في (ف) و(ك): «ونظرا على ذلك».

وأقلُّ ذلك أن يلازم العبدُ الأذكارَ المأثورة عن معلِّم الخير، وإمام المتَّقين ﷺ؛ كالأذكار[1] المؤقَّتة في أوَّل النَّهار وآخره، وعند أخذ المَضجَع، وعند الاستِيقاظ من المنام، وأدبار الصَّلوات.

والأذكار المقيَّدة؛ مثل ما يقال عند الأكل، والشُّرب، واللِّباس، والجماع، ودخول المنزل، والمسجد، والخلاء، والخروج من ذلك، وعند الرَّعد والمطر[2] إلى غير ذلك، وقد صُنِّفت له الكتُب المسمَّاة بعمل اليوم واللَّيلة[3]، ثمَّ ملازمة الذِّكر مطلقًا، وأفضلُه: لا إله إلَّا الله.

وقد تعرِض أحوالٌ يكون بقيَّة الذِّكر؛ مثل «سبحان الله، [والحمد لله،][4] والله أكبر، ولا حول ولا قوَّة إلَّا

---

(١) في الأصل و(ك): «الأذكار».

(٢) في (ف) و(ك): «المطر والرَّعد».

(٣) في الأصل و(ك): «يوم وليلة»، وممَّن صنَّف في ذلك الإمام النَّسائيُّ، والإمام ابنُ السُّنِّي، وهي مطبوعةٌ متداولةٌ.

(٤) ساقطةٌ من الأصل.

بالله» أفضلَ منه.

ثمَّ يعلَم أنَّ كلَّ ما تكلَّم به اللِّسان، وتصوَّره القلب ممَّا يقرِّب إلى الله؛ مِنْ تعلُّم علمٍ، وتعليمه، وأمرٍ بمعروفٍ، ونهي عن منكرٍ، فهو من ذكر الله، ولهذا من اشتغل بطلب العلم النَّافع بعد [أداء][1] الفرائض، أو جلس مجلسًا يَتَفَقَّهُ أو يُفَقِّه فيه الفقه الَّذي سمَّاه الله ورسوله فِقْهًا، فهذا أيضًا [من][2] أفضل ذكر الله.

وعلى ذلك؛ إذا تدبَّرت لم تجد بين الأوَّلين في كلماتهم في أفضل[3] الأعمال كبيرَ اختلافٍ.

وما اشتبه أمرُه على العبد فعليه بالاستِخارة المشروعة، فما ندم من استخار الله تعالى، وليكثر من ذلك، ومن الدُّعاء؛ فإنَّه مفتاحُ كلِّ خيرٍ، ولا يعجل فيقول: قد دعَوتُ فلم

---

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) ساقطةٌ من الأصل.

(٣) في الأصل: «فضل».

يُستَجب لي، وليتحرَّ الأوقات الفاضلة: كآخر اللَّيل، وأدبار الصَّلوات، وعند الأذان، ووقت نزول المطر، ونحو ذلك.

وأمَّا أرجح المكاسب؛ فالتَّوكُّل على الله، والثِّقة بكفايته، وحسن الظَّنِّ به، وذلك أنَّه ينبغي للمهتمِّ بأمر الرِّزق أن[1] يلجأ فيه إلى الله ويدعوه، كما قال ـ سبحانه وتعالى ـ فيما[2] يأثر عنه نبيُّه [ﷺ: «يَا عِبَادِي!][3] **كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ؛ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ**»[4]، وفيما رواه التِّرمذي[5] عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) في الأصل: «أنَّه».

(٢) في الأصل: «ممَّا».

(٣) ساقطةٌ من (ف).

(٤) هو طرَفٌ من حديث أبي ذرٍّ المطوَّل، أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٥) أخرجه التِّرمذي (٣٨٤٦ ـ تحفة) دون قوله: «فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُيَسِّرْهُ...»، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وروى غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن جعفر بن سليمان، عن ثابتٍ البُنانيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ، ولم يذكروا فيه =

.....

عن أنسٍ، ولهذا ضعَّفه الشَّيخ الألبانيُّ في «ضعيف التِّرمذي». وانظر: «السِّلسلة الضَّعيفة» (١٣٦٢)، أمَّا سليمٌ الهلالي فقد حسَّنه (ص ٥٤) ـ بعدما عزاه لابن السُّنِّي في «عمل اليوم واللَّيلة» (٣٥٦)، والبزَّار (٣١٣٥ ـ كشف)، وفاته تخريج التِّرمذي له، كما فاته أنَّ ابن السُّنِّي قد أخرجه دون الزِّيادة ـ، ولم يبيِّن وجه تحسينه، ولعلَّه تبع في ذلك الشَّيخ الألبانيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «المشكاة» (٢٢٥١) دون أن يعزُوَه إليه، والشَّيخ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد تراجع عن تحسينه؛ فقد قال في «الضَّعيفة» (٣/ ٥٣٨): «هذا؛ وقد كنت حسَّنت الحديث فيما علَّقته على «المشكاة» (٢٢٥٠، ٢٢٥١)، وكانت تعليقاتٍ سريعةً لضيق الوقت، فلم يُتَح لي يومئذٍ مثل هذا التَّوسُّع في التَّتبُّع والتَّخريج الَّذي يعينَ على التَّحقيق، والكشف عن أخطاء الرُّواة، وأقوال الأئمَّة فيهم، وفي أحاديثهم المنكرة منها، والله تعالى هو المسؤول أن يغفر لي خطئي وعمدي، وكلُّ ذلك عندي!».

وأمَّا الزِّيادة؛ فقد رواها أبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٤٤ رقم: ٤٥٦٠)، وعنه ابن السُّنِّي في «عمل اليوم واللَّيلة» (رقم: ٣٥٥) عن عائشة موقوفًا، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (١٠/ ١٥٠): «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصَّحيح غير محمَّد =

«لِيَسْأَلْ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا، حَتَّى شِسْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُيَسِّرْهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ»، وقد قال الله ـ سبحانه وتعالى ـ في كتابه [العزيز][1]: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ[2] ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وهذا وإن كان في الجمعة فمعناه قائمٌ في جميع الصَّلوات، ولهذا ـ والله أعلم ـ أمر النَّبيُّ ﷺ الَّذي[3] يدخل المسجد أن يقول: «**اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ**». وإذا خرج أن يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ**»[4]، وقد قال الخليلُ ﷺ: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ

= ابن عبيد الله بن المنادى، وهو ثقةٌ»، وقال الشَّيخ الألبانيُّ في «الضَّعيفة» (١٣٦٣): «وهذا سندٌ موقوفٌ جيِّدٌ».

(١) ساقطة» من (ف) و(ك).

(٢) في الأصل: «قضيتم».

(٣) في (ك): «للَّذي»، ولم ينبِّه سليمٌ عليها.

(٤) رواه مسلم (٧١٣) عن أبي حُمَيدٍ أو أبي أُسَيدٍ.

وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت : ١٧]، وهذا أمرٌ، والأمر يقتضي الإيجاب، فالاستِعانة بالله، واللَّجأ إليه في أمر الرِّزق وغيره أصلٌ عظيمٌ.

ثمَّ ينبغي له أن يأخذ المال بِسَخاوةِ نفسٍ ليبارِكَ [اللهُ][1] له فيه، ولا يأخذه بإشرافٍ وهلَعٍ؛ بل يكون المالُ عنده بمنزلة الخلاء الَّذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانةٌ، والسَّعي فيه إذا سعى، كإصلاح الخَلاء.

وفي الحديث المرفوع [الَّذي][2] رواه التِّرمذي وغيره[3]: «**مَنْ أَصْبَحَ وَالدُّنْيَا أَكْبَرُ هَمِّهِ؛ شَتَّتَ اللهُ عَلَيْهِ**

---

(١) ساقطةٌ من (ف) و(ك).

(٢) زيادةٌ من (ف).

(٣) أخرجه التِّرمذي (٢٤٦٥) عن أنس بن مالكٍ بنحوه، وصحَّحه الشَّيخ الألبانيُّ في «صحيح التِّرمذي»، وقال في «الصَّحيحة» (٩٤٩): «وسكت عنه التِّرمذي، وهو إسنادٌ ضعيفٌ، لكنَّه حسنٌ في المتابَعات»، ثمَّ إنَّ للحديث شاهدًا عن زيد بن ثابتٍ مرفوعًا، =

شَمْلَهُ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ، وَمَنْ أَصْبَحَ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ هَمِّهِ جَمَعَ [اللهُ][1] عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ».

وقال بعض السَّلف: «أنت محتاجٌ إلى الدُّنيا، وأنت إلى نصيبك من[2] الآخرة أحوج؛ فإن بدأتَ بنصيبك من[3] الآخرة مُرَّ على نصيبك من الدُّنيا فانتَظِمه انتظامًا»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [سُورَةُ الذَّارِيَاتِ].

فأمَّا تعيين مَكسبٍ على مَكسبٍ من صناعةٍ، أو تجارةٍ،

= أخرجه ابن ماجه (٤١٠٥)، صحيحٌ، ولهذا صحَّحه الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح التِّرمذي».

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) في الأصل: «إلى».

(٣) كذا في جميع النُّسخ، وفي نسخة سليمٍ: «في».

أو بناءٍ[1]، أو حِراثةٍ، أو غير ذلك؛ فهذا يختلف[2] باختلاف النَّاس، ولا أعلم في ذلك شيئًا عامًّا، لكن إذا عنَّ[3] للإنسان جهةٌ فليستخر الله تعالى فيها الاستخارة المتلقَّاة عن معلِّم الخير[4] ﷺ[5]؛ فإنَّ فيها من البركة ما لا يحاط به، ثمَّ ما تيسَّر

---

(١) في (ف) و(ك): «بناية».

(٢) في (ك): «مختلف».

(٣) عنَّ الشَّيءُ يعِنُّ ويعُنُّ عنَنًا وعُنونًا، ظهَر أمامَك، وعنَّ يعِنُّ ويَعُنُّ عنًّا وعُنونًا واعتَنَّ، اعتَرض وعرَض، ومنه قول امرئ القيس:

فعَنَّ لنا سربٌ كأنَّ نِعاجه .....

انظر «لسان العرب» مادَّة: (عنن).

(٤) في الأصل: «الخبر» ـ بالباء المعجمة التَّحتيَّة ـ.

(٥) وذلك فيما رواه البخاري (١١٠٩) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنَّا عند رسولِ الله ﷺ يعلِّمنا الاستِخارة في الأمور كلِّها، كما يعلِّمنا السُّورة من القرآن يقول: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ** =

له، فلا يتكلَّف غيرَه إلَّا أن يكون فيه[1] كراهةٌ شرعيَّةٌ.

وأمَّا ما تعتمد عليه من الكتُب في العلوم؛ فهذا بابٌ واسعٌ، وهو أيضًا يختلف باختلاف نشأ الإنسان في البلاد، فقد يتيسَّر له[2] في بعض البلاد من العلم، أو من طريقه ومذهبه[3] فيه ما لا يتيسَّر[4] له في بلدٍ آخر.

لكن جُمَّاع الخير أن يستعين بالله ـ سبحانه وتعالى ـ في

= أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أو قال ـ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ؛ فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أو قال ـ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ؛ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي، قَالَ: وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

(١) في (ف) و(ك): «منه».

(٢) في الأصل: «عليه»، وكذا كتبها النَّاسخ في الَّتي بعدها، ثمَّ شطَب عليها، وكتب: «له».

(٣) في الأصل: «مذهب».

(٤) في الأصل: «تيسر».

تلقِّي العلم المأثور[1] عن النَّبيِّ ﷺ؛ فإنَّه هو الَّذي يستحقُّ أن يُسمَّى علمًا، وما سواه: إمَّا أن يكون [علمًا فلا يكون نافعًا[2]، وإمَّا أن لا يكون علمًا، وإن سمِّيَ به، ولئن كان][3] علمًا نافعًا فلا[بد][4] أن يكون في ميراثِ محمَّدٍ ﷺ ما يُغني عنه ممَّا هو مثلُه وخيرٌ منه.

ولتكن همَّتُه فهمَ مقاصدِ الرَّسول ﷺ في أمره ونهيه وسائر كلامه، فإذا اطمأنَّ قلبه أنَّ هذا هو مرادُ الرَّسول فلا يعدِل عنه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا مع النَّاس إذا أمكنه ذلك.

وليجتهد أن يعتَصم في كلِّ بابٍ من أبواب العلم بأصلٍ مأثورٍ عن[5] النَّبيِّ ﷺ، وإذا اشتبه عليه ممَّا قد اختلف

---

(١) في (ف) و(ك): «الموروث».

(٢) في الأصل: «نافع»، وكذا في الَّذي بعدها.

(٣) هذه العبارة كلُّها سقطت من سليمٍ الهلالي، رغم ثبوتها في (ف) و(ك).

(٤) ساقطةٌ من الأصل.

(٥) في الأصل: «من».

فيه النَّاس فليَدْعُ بما رواه مسلم في «صحيحه»[1] عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقول إذا قام يصلِّي من اللَّيل: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، [إِنَّكَ][2] تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»؛ فإنَّ الله تعالى [قد][3] قال فيما رواه عنه رسولُ الله ﷺ: «**يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ**»[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) عن أبي سلَمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألتُ عائشة أمَّ المؤمنين: بأيِّ شيءٍ كان نبيُّ الله ﷺ يفتَتِح صلاته إذا قام من اللَّيل؟ قالت: كان إذا قام من اللَّيل افتتح صلاته، وذكره.

(٢) ساقطةٌ من الأصل، وفي (ك): «أنت».

(٣) ساقطةٌ من الأصل.

(٤) تقدَّم تخريجه.

وأمَّا وصف الكتُب والمصنِّفين؛ فقد سُمع منَّا في أثناء المذاكَرة ما يسَّره اللهُ تعالى، وما في الكتُب المصنَّفة المبوَّبة كتابٌ أنفع من صحيح محمَّد بن إسماعيل [البخاري][1]! لكن هو وحدَه لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتَمام المقصود للمتبحِّر في أبواب العلم؛ إذ لابدَّ من معرفة أحاديثَ أُخَر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور الَّتي يختصُّ بعلمها بعضُ العلماء.

وقد أوعَبَت الأمَّةُ في كلِّ فنٍّ من فنون العلم أبوابًا[2]، فمَنْ[3] نَوَّرَ الله قلبَه، هداه بما يبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تَزِده كثرةُ الكتب إلَّا حيرةً وضلالًا، كما قال النَّبيُّ ﷺ لابن[4] لَبِيدٍ الأنصاريِّ: «**أَوَ لَيْسَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ عِنْدَ**

---

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) في (ف) و(ك): «إيعابا».

(٣) في الأصل: «من»، وكذا في (ك)، ولم ينبِّه سليمٌ على ذلك.

(٤) في (ف): «لأبي»، وهو تصحيفٌ، وقد وقع فيه كلُّ من نشر الرِّسالة، وما سلم منه إلَّا سليمٌ.

الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؟ فَمَاذَا تُغْنِي[1] عَنْهُمْ؟»[2].

فنسأل اللهَ العظيم أن يرزقنا الهدى والسَّداد، ويلهمنا رشدنا، ويقِينَا شرَّ أنفسنا، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمةً، إنَّه هو الوهَّاب.

[و][1]الحمد لله ربِّ العالمين، [وصلَّى الله على سيِّدنا

---

(١) في الأصل: «يعني» ـ بالعين المهملة ـ، وهو تصحيفٌ.

(٢) أخرجه التِّرمذي (٢٦٥٣) عن جُبَير بن نُفَير عن أبي الدَّرداء قال: «كنَّا مع رسولِ الله ﷺ فشخص ببصره إلى السَّماء، ثمَّ قال: «**هَذَا أَوَانٌ يَخْتَلِسُ العِلْمُ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى لَا يَقْدِرُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ**»، فقال زيادُ بن لبِيدٍ الأنصاريُّ: كيف يختلس منَّا وقد قرأنا القُرآن؟ فوالله لنَقرأنَّه ولنُقرأنَّه نساءَنا وأبناءَنا، فقال: ـ فذكره بلفظ ـ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا زِيَادُ! إِنْ كُنْتُ لَأَعُدُّكَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ المَدِينَةِ، هَذِهِ التَّوْرَاةُ...**»، وصحَّحه الألبانيُّ رحمه الله في «صحيح التِّرمذي»، وله شاهدٌ عن زيادِ بن لبِيدٍ نفسه، أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٨) بنحوه، وفيه انقطاعٌ بين سالمٍ وزيادٍ، ولكن يتقوَّى بما قبله، ولهذا صحَّحه الشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله في «صحيح ابن ماجه».

محمَّدٍ، وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا][2].

□□□

(١) ساقطةٌ من الأصل.

(٢) في (ف) و(ك): «وصلواته على أشرف المرسلين».

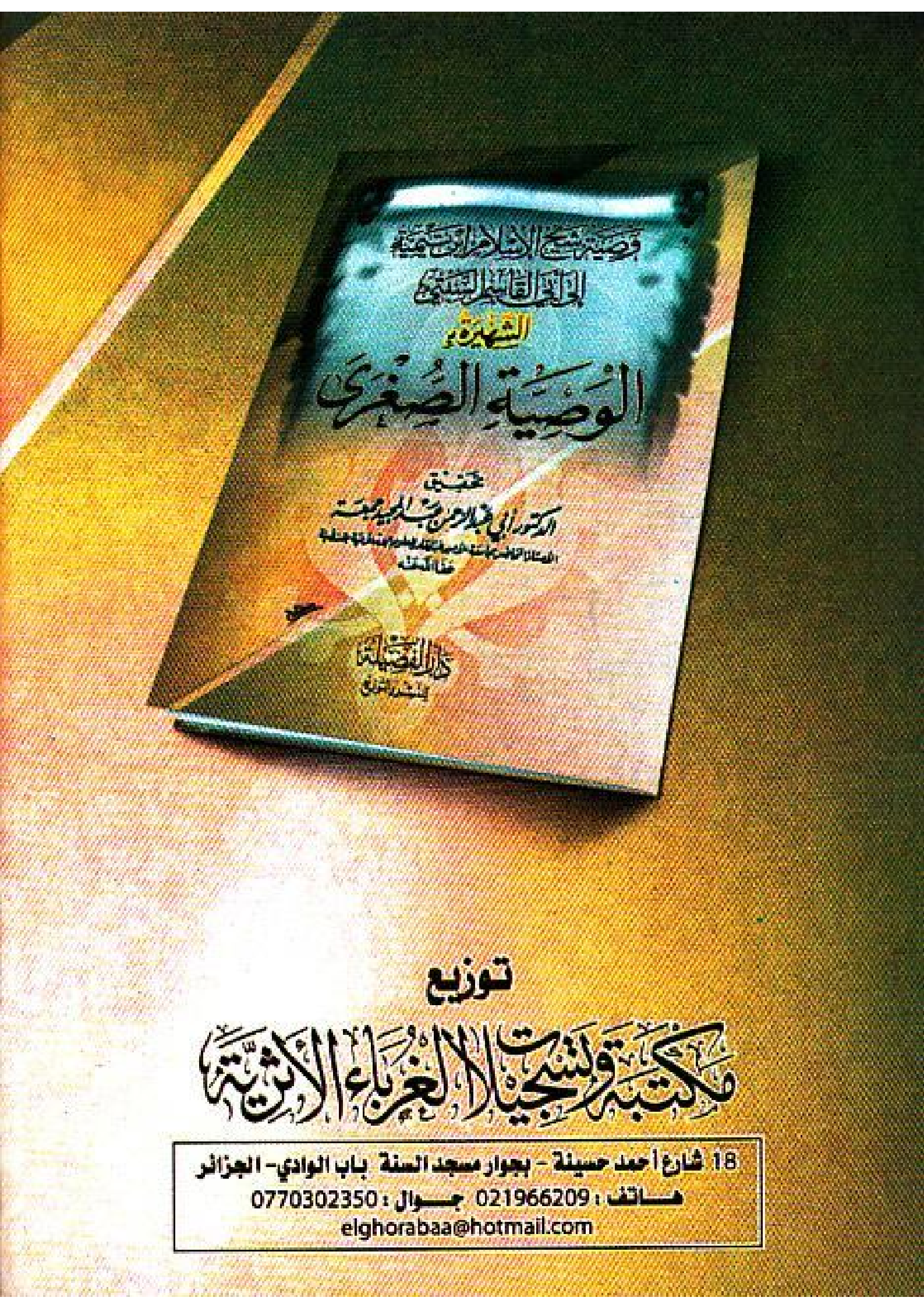

توزيع

مكتبة وأشبال الغرباء الأثرية

18 شارع أحمد حسينة - بجوار مسجد السنة باب الوادي- الجزائر
هاتف : 021966209 جوال : 0770302350
elghorabaa@hotmail.com